

نشر هذا المقال في جريدتي الرأي والمجد بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٧

## رد على محاضرة امين عام حزب العهد

طاهر المصري

لقى السيد عبد الهادي المجالي امين عام حزب العهد ، محاضرة بتاريخ ١٩٩٧/١/١٩ بعنوان ( الهوية الوطنية وازدواجية الولاء السياسي في الاردن) بدعوة من نادي الحسين الرياضي في اربد . ووجدت ان المحتوى السياسي لهذه المحاضرة ولهذا الفكر فيه الكثير من الخطورة ، بحيث وجدت ان من واجبي وواجب كل اردني ان يتصدى له بكل قوة ووضوح وموضوعية . فقد تعدى الفكر السياسي المطروح من خلال هذه المحاضرة الاقليمية البغيضة وتجاوزها ليعبر عن فكر اكثر يمينية واكثر تطرفا" . واصبحت حسن النية والافتراض بان هذه الاراء تطرح من قبل اشخاص ، ولا تمثل الا قائلها سذاجة سياسية . فالسيد عبد الهادي المجالي هو امين عام حزب العهد ، وهو وزير رئيسي في الحكومة الحالية ، وتلمع صورته باستمرار ، وتم منحه اقدميه على العديد من الوزراء حين اعلان تشكيل الحكومة لتقريبه تدريجيا" من مركز صنع القرار ، وقد يصبح حزبه يوما" ما هو ( الحزب الحاكم ) .

يقول السيد المجالي ان الهوية الوطنية وازدواجية الولاء هو ( موضوع جرى تأجيله كثيرا) وانه قد آن اوان بحثه الان . ويطلب ان يفتح نقاش صريح وعلني حوله . لهذا ، فانني اقول ان محاضرة السيد المجالي تحتوى على العديد من الالغام والافكار الخطيرة . وانوي التركيز على واحدة منها . ولكنني ساذكر سريعا" بعضها الاخر بدون الدخول في تفاصيلها .

- عنوان المحاضرة ( الهوية الوطنية وازدواجية الولاء السياسي في الاردن ) لا ينسجم مع الافكار الرئيسية المطروحة فيها . فالسيد المجالي لا يشرح لنا ولا يثبت لنا اين وقع الاعتداء على الولاء الوطني ، وما هي مظاهر هذه الازدواجية . هو يريد ان يبحث في امر الاردنيين من اصل فلسطيني ، وفي اوضاعهم وحقوقهم السياسية ، وان يتخذ في شأنها موقفا" معينا " . واستخدم المحاضر العنوان فقط للتلميح بان هذه الفئة من المجتمع الاردني لها ولاء مزدوج . واحد للاردن والاخر لفلسطين . وانا اتساءل : هل العمل لاجل تحرير

فلسطين والارتباط القومي والعاطفي بها ومعها ، ينم عن عدم ولاء للاردن ؟ وهل هناك تناقض بين المواطنة الصالحة في الاردن وبين العمل لاجل فلسطين ؟ وهل هذا الترابط بين الاردنيين وقضية فلسطين هو ضد النظام الاردني ؟ اذن ، ما هي ماهية هذه الازدواجية ؟ لم يعطنا السيد المجالي في محاضراته اية اثباتات او ادلة او حجج او براهين او امثلة تدل على هذا الولاء المزدوج او على عدم الولاء ، بل تفترض افتراضا " ان مثل هذا الامر واقع . ان في هذا تحريضا " خطيرا " نرى آثاره ومساوئه تتفاعل على الساحة الاردنية باستمرار . وجريرة المحرض على الشر والسوء كجريرة من يقوم بهما .

- تعرضت المحاضرة الى (نفر بيننا يحترف السياسة) بالذم بسبب مواقفها السياسية . واتهمها بالانتهازية السياسية التي تتأرجح بين الموالاتة والمعارضة حسب مصالحها الضيقة . وقد تم الزج بهذه الفقرة في بداية المحاضرة بدون سبب واضح . ولا يوجد رابط بين المحتوى الرئيسي لهذه المحاضرة وبين هذا التعرض . ويبدو ان السيد المجالي لا يؤمن باختلاف الاراء والتفاوت في تقييم السياسات ، ولا يرغب بان يتعامل مع التعددية السياسية . وهو بهذا يقول ان كل من له رأي مخالف لسياسات الحكومة ، فانه اصبح معاديا " او معارضا " او انتهازيا " . هذا تقويل ظالم لاراء وتصرفات وممارسات وتاريخ العديد من الشخصيات السياسية الفاعلة . وتحوير ينم عن سوء نية لمعنى ومفهوم الاختلاف السياسي . واقحام الاختلاف مع النظام والقيادة امر لا وجود ولا اساس له . وهذه اساليب اصبحت بالية ولا تنطلي على احد .

- صنفت المحاضرة الاردنيين من اصل فلسطيني الى صنفين . الاول هم اللاجنون منذ عام ١٩٤٨ ، والثاني هم من اتوا من الضفة الغربية وغزة قبل وبعد عام ١٩٦٧ . وتكرم السيد المجالي على لاجيء عام ١٩٤٨ باعطاءهم صفة المواطنة ١٠٠% ( لصعوبة عودتهم الى ارضهم التي اصبحت اسرائيل ) . وبهذا يكون قد الغى مبدأ حق العودة او التعويض الذي يتمسك به كل فلسطيني واردني وعربي ، من منطلق مبدأي ، وحتى من منطلق تفاوضي . وافر مبدأ التوطين الذي هو مطلب اسرائيلي .

أخطر ما قاله السيد المجالي ، واعتقد انها الفكرة الرئيسية والمستهدفة من المحاضرة ، هي الفقرة التي تتعلق بالاردنيين من اصل فلسطيني ممن اتوا من الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وبعد عام ١٩٦٧ والموجودين حاليا " على الارض الاردنية . فالسيد المجالي يقول انه

يتحدث عن الحقوق السياسية لهؤلاء وممارستهم لها في الاردن . ويعتقد انه على هؤلاء ان يمارسوا حقوقهم هذه في فلسطين ، ( ومن يريد ان يبقى اردنيا" فعليه ان يطلب ذلك . . . وهناك يحصل اعادة تثبيت للهوية وللولاة ) . ومن لا يصدق عينيه وأذنيه بان هذا الكلام قد نطقه السيد عبد الهادي المجالي ، عليه مراجعة المحاضرة المنشورة في الصحف اليومية بتاريخ ١٩٩٧/١/٢١ .

دعوني أقل للسيد المجالي ولكل من يمثلهم بان التلاعب بالحقوق الاساسية لاي مواطن ، ومنها حقه في جنسيته ومواطنته وحقه في ملكيته امر خطير وغير دستوري . وله ابعاد كبيرة ولن يبقى بدون ردود فعل . واذا ما تم الاخلال بواحد من الحقوق الاساسية ، فسوف تنهار كل المسلمات والثوابت والاسس القانونية التي هي عماد كل مجتمع . وسوف يدمر مبدأ سيادة القانون ويتآكل النسيج الاجتماعي والاقتصادي . هذا امر خطير اتمنى على كل مواطن صالح ان يتعمق في معانيه وابعاده ومرامييه ايضا . ان مثل هذا الكلام يأتي في وقت تواجه فيه عملية السلام مصاعب كبيرة ، ولا توجد ضمانات بانها سوف تسير حسب المعايير الفلسطينية والعربية والشرعية الدولية . وفي وقت نناضل جميعا" من اجل تفعيل الاقتصاد الاردني ، واجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية . ويأتي في وقت يبلغ التشرذم الداخلي ابعادا" لم يشهدها الاردن قط ، ليس بسبب ازدواجية الولاة بل بسبب تداعيات السياسات الداخلية البحتة .

وفي وقت نرى فيه امامنا كيف ان الصراعات الداخلية وتحلل المجتمعات العربية تؤدي باستمرار الى العنف واسالة الدماء وتدمير النسيج الاجتماعي والقضاء على امكانات التنمية . اننا في مثل هذه الاوقات احوج ما نكون الى التماسك والتآلف والتناغم الداخلي . لقد حصلت تلك الفنة من الناس على جنسيته الاردنية بالطرق القانونية وبالرضى من كل الاطراف ، بعد وحدة تمت بين الضفتين تحقيقا" لمبادئ الثورة العربية الكبرى التي ضحى الهاشميون من اجل تحقيق مبادئها والوصول الى الوحدة العربية الاوسع . وحصل تعاقد بين الضفتين الشرقية والغربية اصبحت بموجبه الضفة الغربية ، بما فيها القدس ، ارضا" تقع تحت السيادة الاردنية وضمن اراضي المملكة الاردنية الهاشمية . واصبح سكانها مواطنين اردنيين . وعندما ضاعت هذه الارض للاحتلال الاسرائيلي ، لم يتم ذلك بارادتهم او رضاهم .

وعلى الجميع التفريق بين الاردن وفلسطين من جهة وبين الاردنيين والاردنيين من اصل فلسطيني على الارض الاردنية من جهة اخرى . في الحالة الاولى هناك كيانان سياسيان ، الاول قائم ومستمر والثاني يتكون . والبحث عن وسائل للجمع والتعاون بين الكيانين امر مشروع وقومي . اما في الحالة الثانية فاننا نتحدث عن مواطنين ينتمون الى بلد واحد ويحملون جنسيته ، والتزامهم بالدستور والقوانين والنظام السياسي واضح وممارس .

وانني ارفض ، كما يرفض كل مواطن صالح ، نقل عملية فك الارتباط القانوني والاداري الذي تم بين الضفتين عام ١٩٨٨ الى فك ارتباط داخل الاردن بين ( الاردنيين والفلسطينيين ) .

واريد ان اسأل السيد المجالي ، ما هي المعايير التي ستطبق لفرز هؤلاء الناس بين من سيبقى اردنياً ، وبين من ستسحب منه حقوقه السياسية في الاردن ويجرد من جنسيته ؟ ومن هو الذي سيضع ويحدد هذه المعايير ؟

ان هذا الفكر غريب عن طبيعة المجتمع الاردني وعن اهدافنا القومية ، وعن مبادئ ونضال قيادتنا الهاشمية . ولا يقال حبا " بفلسطين او دفاعا " عنها ، بل لاغراض انعزالية انغلاقية . الاردن بقيادته وشعبه وتكوينه السياسي والنفسي والجغرافي براء منها . واقحام المجتمع الاردني في مثل هذه السياسات والنظريات ، وخلق واقع واولويات مصطنعة لا وجود لها الا في اذهان البعض ، امر لا ينم عن حصافة سياسية او تعقل .

وانني اتساءل لصالح من تطرح هذه الافكار وفي مثل هذا الوقت بالذات . وهل يعقل ان نسمع من سياسي بارز قولاً " كهذا في الوقت الذي ينادي به جلالة الملك صباح مساء بتآلف الاسرة الاردنية الواحدة ، ويعمل لاجل ذلك ويعلن ان حقوق الانسان وسيادة القانون هي من مرتكزات وثوابت الدولة الاردنية .

وفي الوقت الذي نعمل معه لتوسيع نقاط الالتقاء والقواسم المشتركة داخل المجتمع الاردني وتعظيمها ، والقضاء على بؤر التناحر والتصارع ، لنصنع مجتمع المحبة والاخاء . وهل يعقل ان سياسياً " اردنياً " محترفاً " يبشر بمثل هذه الافكار ونحن على ابواب القرن

الواحد والعشرين ونسير بخطى ثابتة نحو التوحد القومي ( والعولمة ) ونحو التحالفات الاقتصادية مع الديمقراطيات الغربية .

انني اطلب في هذا المقال من اجهزة الحكم كافة ان تتخذ موقفا " واضحا " وصريحا " حول ما يروج وما يدعى له . وان يقترن هذه المرة القول بالعمل . فقد انتقل هؤلاء من مرحلة التنظير الى مرحلة الاعلان عن النوايا تمهيدا " لمرحلة العمل والتنفيذ ، لاسمح الله .

وبجهود وتكاتف كل الخيرين والمخلصين ، سوف نحمي الاردن الحبيب من كل شر ومن كل سوء .